



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كلمة السيد رئيس الحكومة
جلسة المساءلة الشهرية بمجلس المستشارين

حول موضوع: "السياسة الحكومية في مجال الرياضة: الإنجازات
والرهانات"

مجلس المستشارين، الثلاثاء 27 يناير 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أحضر معكم مجددا في هذا الموعد الدستوري الهام،
تطبيقا لأحكام الفصل 100 من دستور المملكة.

ووفق مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهو موعد
لا يقتصر على ممارسة رقابة سياسية أو مساءلة قطاعية، بل يشكل
فضاء للنقاش العمومي الجاد حول اختياراتنا الكبرى، وحول
السياسات العمومية التي تمس حياة المواطنين والمواطنات بشكل
مباشر.

ويشرفني اليوم أن أتحدث أمام مجلسكم الموقر حول موضوع
الرياضة ببلادنا، هذا القطاع الذي ظل لسنوات طويلة ينظر إليه
باعتباره مجالا مكملا أو ثانويا...

قبل أن يتحول، بفضل الرؤية الملكية السديدة، إلى رافعة حقيقية من روافع التنمية البشرية، وأداة من أدوات الإدماج الاجتماعي، ووسيلة فعالة لتقليص الفوارق المجالية، وبناء الإنسان المغربي المتوازن.

وأود في البداية أن أنوه باختيار هذا الموضوع بالذات، وفي هذا التوقيت بالذات. فنحن نناقش الرياضة اليوم والمغرب يعيش لحظة رياضية استثنائية، تمثلت في النجاح الباهر في تنظيم كأس إفريقيا للأمم.

لحظة تتقاطع فيها النتائج الميدانية بالإشعاع التنظيمي، وتلتقي فيها السياسة العمومية بالرؤية الاستراتيجية، ويتجسد فيها العمل التراكمي لبلادنا في صورة نجاح ملموس شهد له القاصي والداني...

لقد فتح المغرب ذراعيه للقارة الإفريقية، وقدم نموذجا راقيا في تنظيم كأس إفريقيا. نموذج لم يكن مجرد نجاح تقني أو لوجستي، بل تعداه إلى ربط أواصر الأخوة والتنافس الرياضي الشريف مع إخواننا في القارة.

وقد أجمع المتابعون، من مسؤولين رياضيين، وإعلاميين، وخبراء، وجماهير، على أن النسخة التي احتضنتها بلادنا كانت من الأفضل في تاريخ هذه التظاهرة القارية، سواء من حيث جودة الملاعب، أو سلاسة التنقل، أو الأمن، أو الخدمات، أو الحضور الجماهيري، والتغطية الإعلامية.

لكن الأهم من كل ذلك، هو أن هذا النجاح لم يكن معزولا عن سياقه، ولم يكن حدثا عابرا، بل جاء ثمرة لمسار طويل من الاستثمار العمومي، ومن الرؤية الاستراتيجية، ومن الإيمان بأن الرياضة ليست هامشا، بل قلبا نابضا في مشروع التنمية الشاملة.

ولعل أبرز دليل عن هذا النجاح القاري الباهر، هو التعبير الصادق والواضح لصاحب الجلالة نصره الله، الذي أكد أن ما حققته المملكة من خلال تنظيم كأس إفريقيا للأمم ليس إنجازا وطنيا معزولا، بل هو نجاح لإفريقيا كلها، وصورة مشرفة لقارة قادرة على الفرح، وعلى التنافس، وعلى تنظيم أكبر التظاهرات الرياضية في أجواء أخوية تعكس عمق الانتماء الإفريقي المشترك.

ولعل ما يزيد هذا النجاح رسوخا، هو أن جلالة الملك، أعزه الله،
واجه بكل حكمة ورصانة محاولات التشويش والتضليل، والتشهير
الذي رافق بعض اللحظات، مؤكدا أن هذه الادعاءات لن تنال من
المصداقية التي راكمها المغرب، ولا من عمق الروابط التاريخية التي
تجمع شعوب القارة الإفريقية.

فوعي الشعب المغربي، ونضجه، وانتصاره الدائم للوحدة بدل
الفرقة، يظل السد المنيع أمام كل خطاب مغرض يسعى لزرع
الضعينة وتقويض منطق الأخوة والتعاون.

كما أن الرسالة الأبلغ التي حملها هذا التنظيم المحكم، بشهادة
القاصي والداني، هي أن المغرب، وفاء للرؤية المتبصرة لصاحب
الجلالة، ماض بثبات في جعل الرياضة رافعة للتنمية والإشعاع
القاري، وأداة لتعزيز الثقة في إفريقيا وإمكاناتها.

إنها رسالة تؤكد أن المملكة ستظل بلدا إفريقيا كبيرا، ملتزما بقيم
التضامن والاحترام، ومؤمنا بأن مستقبل القارة يبني بالتكامل
وتقاسم التجارب، لا بالتضليل ولا بتشويه النجاحات.

وهنا لا بد أن نؤكد أن هذا التحول العميق في مكانة الرياضة داخل السياسات العمومية لم يكن وليد ظرفية رياضية أو رهين نتائج آنية...

بل هو نتيجة عناية ملكية سامية، ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوليها لهذا القطاع منذ اعتلائه العرش، عناية تقوم على رؤية واضحة لواقع الرياضة، ولأدوارها، وللثغرات المعنية بها.

لقد أعاد جلالة الملك صياغة السؤال الجوهرى المتعلق بالرياضة:

-لم يعد السؤال هو "كيف نحقق نتائج؟" فقط، بل "كيف نجعل الرياضة حقا فعليا للمواطن؟"

-لم يعد السؤال هو "كم نملك من أبطال؟" فقط، بل "كم نملك من ممارسين؟"

-لم يعد السؤال هو "كم ملعبا شيدنا؟" فقط، بل "من يستفيد؟ وكيف؟ وأين؟"

ومن هذا المنطلق، حملت الرؤية الملكية نظرة مغايرة لواقع هذا القطاع، نظرة تجعل من الرياضة شرطا من شروط تحسين جودة العيش، وعنصرا من عناصر الارتقاء بالفرد داخل المجتمع، وأداة لتقوية التماسك الاجتماعي، لا مجرد نشاط ترفيهي أو تنافسي محدود.

ويظهر هذا التوجه بشكل جلي وصريح في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المناظرة الوطنية حول الرياضة بالصخيرات سنة 2008، حيث قال جلالة الملك محمد السادس نصره الله:

"إن الممارسة الرياضية أصبحت في عصرنا، حقا من الحقوق الأساسية للإنسان. وهذا ما يتطلب توسيع نطاق ممارستها، لتشمل كافة شرائح المجتمع، ذكورا وإناثا على حد سواء، وتمتد لتشمل المناطق المحرومة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبذلك تشكل الرياضة رافعة قوية للتنمية البشرية وللاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الإقصاء والحرمان والتهميش".

هذا الاقتباس الملكي ليس مجرد توجيه أخلاقي أو خطاب رمزي، بل هو إعلان سياسي واضح، يضع الدولة أمام مسؤولياتها، ويؤطر السياسات العمومية، ويحدد الغاية من الاستثمار في الرياضة. فحين يقول جلالة الملك إن الرياضة "حق من الحقوق الأساسية"، فإن ذلك يعني:

✓ أن الولوج إليها يجب أن يكون عادلا ومنصفا؛

✓ أن الدولة مطالبة بتوفير شروط الممارسة، لا الاكتفاء بالتشجيع الخطابي؛

✓ أن الرياضة يجب أن تصل إلى المناطق المحرومة، لا أن تترك رهينة المركز؛

✓ وأن الفئات الهشة، وعلى رأسها الأشخاص في وضعية إعاقة، يجب أن تكون في صلب السياسات لا على هامشها.

وحيث يربط جلالة الملك بين الرياضة والتنمية البشرية، فإننا نخرج من منطق "القطاع" إلى منطق "المجتمع". لأن التنمية البشرية لا تتحقق فقط بالدخل أو بالبنيات، بل بالصحة، وبالثقة، وبالاندماج، وبالإحساس بالانتماء.

وحيث يؤكد جلالته أن الرياضة أداة للاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الإقصاء، فإننا نفهم أن الاستثمار في الرياضة هو أيضا استثمار في الأمن المجتمعي، وفي الوقاية، وفي الاستقرار، وفي بناء الثقة بين الفرد ومحيطه.

من هنا، فإن النقاش حول الرياضة اليوم لا يمكن أن يكون نقاشا تقنيا ضيقا، ولا نقاشا مناسباتيا مرتبطا ببطولة أو نتيجة، بل يجب أن يكون نقاشا استراتيجيا، يضع الرياضة في مكانها الحقيقي داخل النموذج التنموي للمملكة.

وهذا ما يفسر، في تقديرنا، التحول الذي عرفه هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، والذي لم يكن مجرد تراكم أرقام، بل انتقالا تدريجيا من منطق التهميش إلى منطق الإدماج، ومن منطق الظرفية إلى منطق التخطيط، ومن منطق النخبة فقط إلى منطق القاعدة الواسعة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انسجاما مع هذه المرجعية الملكية الواضحة، وانطلاقا من هذا الفهم المتقدم لدور الرياضة داخل المجتمع، انخرطت الحكومة خلال السنوات الأخيرة في مسار إصلاحي هادئ لكنه عميق.

هدفه الأساسي هو الانتقال من تدبير مجزأ للرياضة إلى بناء منظومة متكاملة، قوامها التنظيم، والتأطير، وتوسيع قاعدة الممارسة، وتحسين العرض الرياضي.

ولعل أول مؤشر دال على هذا التحول هو ما عرفتة البنية التنظيمية للرياضة الوطنية. فبلادنا تتوفر اليوم على 57 جامعة رياضية وطنية، تشرف على مختلف التخصصات، وتؤطر المنافسات، وتواكب التكوين، وتسهر على تمثيل المغرب قاريا ودوليا.

وإلى جانب هذه الجامعات، تنتشر 261 عصابة جهوية، وهو رقم يعكس الامتداد الترابي للمنظومة الرياضية، ويؤكد أن التنظيم لم يعد محصورا في المركز.

غير أن التنظيم، مهما بلغ من الدقة، لا تكون له قيمة فعلية إذا لم يكن مرتبطاً بنسيج جمعي حي، قادر على احتضان الممارسة اليومية، وقريب من المواطن. ومن هذا المنطلق، تكشف الحصيلة أن عدد الجمعيات الرياضية عرف تطوراً لافتاً، حيث انتقل من حوالي 4.745 جمعية سنة 2021 إلى أكثر من 7.000 جمعية سنة 2025، أي بزيادة تفوق 53% خلال أربع سنوات فقط.

وهو التطور الذي يجب فهمه كتحول اجتماعي..

فكل جمعية جديدة تعني فضاء إضافياً للممارسة، وتعني فرصة جديدة لطفل أو شاب أو فتاة، وتعني مبادرة محلية، وتعني في كثير من الأحيان متطوعين يشتغلون بإمكانات محدودة لكن بإرادة كبيرة.

كما أن هذا النسيج يضم اليوم حوالي 500.000 منخرط، وهو رقم يعكس اتساع قاعدة الممارسة، لكنه في الوقت نفسه يضعنا أمام مسؤولية كبيرة في ما يتعلق بالتأطير، والجودة، والحكمة.

وعلى مستوى العرض الرياضي، فقد تم دعم وتأهيل ما يناهز 2.500 بنية رياضية واجتماعية خلال الفترة نفسها.

ونحن هنا أمام شبكة واسعة ومتنوعة من المنشآت تشمل:

- أزيد من 1050 ملعب قرب،
- 157 قاعة متعددة التخصصات الرياضية،
- 717 مركزا سوسيو-رياضيا للقرب،

وغيرها من المنشآت الرياضية الموجهة للشباب.. دونما احتساب المنشآت الرياضية التي استثمرت فيها الجماعات الترابية بإمكانياتها الذاتية.

أهمية هذه الأرقام تكمن في كونها تعكس اختيارا واضحا: عدم الاكتفاء بالاستثمار في البنيات الكبرى ذات الوقع الرمزي، بل توجيه جزء أساسي من الجهد العمومي نحو رياضة القرب...

وفي هذا الإطار، يعد برنامج إحداث 800 ملعب للقرب، خلال الفترة من 2021 إلى 2025، في العالم القروي وشبه الحضري ورشا استراتيجية بامتياز، يجسد الرؤية العمومية للدولة في جعل الرياضة حقا متاحا لجميع المواطنين والمواطنات، لا امتياز محصورا في المدن الكبرى.

فهذا البرنامج، شكل انطلاقة حقيقية لتعزيز الممارسة الرياضية في المجالات الترابية التي عانت طويلا من الخصاص في البنيات التحتية.

كما يندرج هذا الورش في صلب تحقيق العدالة المجالية، من خلال ضمان استفادة متوازنة ومنصفة من المنشآت الرياضية...

مع إعطاء الأولوية للمناطق الهشة، بما يعزز التماسك الاجتماعي، ويكرس فعليا الحق الدستوري في ممارسة الرياضة كرافعة للتنمية، والإدماج، وصناعة الأمل لدى فئات واسعة من الشباب.

وبالتوازي مع هذا العمل القاعدي، شهدت البنية التحتية الكبرى نقلة نوعية، سواء عبر تأهيل الملاعب القائمة أو إنجاز أخرى جديدة بطاقة استيعابية مهمة، ما مكن المغرب من تعزيز جاهزيته لاحتضان التظاهرات القارية والدولية.

كما شكلت هذه الملاعب فضاءات للمنافسة، وأكثر من ذلك أدوات لتحديث المدن، وتحسين الخدمات، ورفع جاذبية المجالات الحضرية، وربط الرياضة بالسياحة وبالاقتصاد المحلي..

وهكذا، عرف ملعب الأمير مولاي عبد الله، وملعب المدينة ومولاي الحسن بالرباط عملية تأهيل شاملة، همت أرضية الملعب، والمدرجات، والمرافق الداخلية، وأنظمة الولوج والسلامة، مما جعلها تستعيد مكانتها كأبرز الملاعب الوطنية القادرة على احتضان التظاهرات الكبرى.

كما شمل التأهيل الملعب الكبير بطنجة، الذي عرف تحديثا مهما على مستوى البنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والأنظمة التقنية، بما مكنه من لعب دور محوري في احتضان مباريات كبرى في ظروف تنظيمية عالية الجودة.

وعرفت كذلك ملاعب مراكش وأكادير وفاس ومركب محمد الخامس بالدار البيضاء عمليات تأهيل وتحديث، شملت تحسين أرضيات اللعب، وتطوير المرافق الصحية والإعلامية، وتعزيز شروط السلامة والاستقبال، بما رفع من جاهزيتها، وجعلها تستجيب للمعايير المعتمدة قاريا، وتستوعب الأعداد المتزايدة للجماهير في ظروف ملائمة.

وهي منشآت لعبت دورا أساسيا في توزيع التظاهرات على مختلف جهات المملكة، وفي تكريس مبدأ الإنصاف المجالي في احتضان الأحداث الرياضية الكبرى.

السيدات والسادة المستشارون،

إن هذا التوجه، القائم على التأهيل إلى جانب البناء، يعكس وعيا مؤسساتيا بأن الاستثمار في الرياضة يتجاوز منطق تشييد منشآت

جديدة إلى تـثمين الرصيد القائم، وإطالة عمره الوظيفي، وتحسين شروط استغلاله، بما يضمن نجاعة أكبر للمال العمومي، واستدامة الأثر على المدى المتوسط والبعيد.

كما أن تأهيل هذه الملاعب لم يكن هدفه فقط الاستجابة لدفاتر التـحـمـلات التقنية، بل كان أيضا فرصة لتحديث محيطها الحضري...

وتحسين الولوجيات، وتعزيز الخدمات المرتبطة بها، وهو ما جعل من هذه المنشآت روافع حقيقية للتنمية المحلية، وليس مجرد فضاءات رياضية معزولة.

إن الرهان الحقيقي للسياسة الرياضية خلال السنوات الأخيرة لم يكن في تشييد المنشآت في حد ذاتها، ولا في رفع عدد الجمعيات أو البرامج...

بل في القدرة على جعل الرياضة ممارسة يومية ممكنة داخل مختلف المجالات الترابية، وخاصة تلك التي ظلت لسنوات تعاني من ضعف العرض العمومي.

فالرياضة، حين تحرم منها بعض المجالات، تتحول إلى عامل إضافي للفوارق، وحين تقرب من المواطن، تصبح أداة قوية لإعادة التوازن المجالي والاجتماعي.

ولهذا، فإن توجيه الاستثمار العمومي نحو ملاعب القرب والمراكز السوسيو- رياضية داخل الجماعات القروية والأحياء الحضرية ناقصة التجهيز كان تعبيرا عن إرادة سياسية واضحة لجعل الحق في الممارسة الرياضية حقا فعليا، لا مرتبطا بالمكان ولا بالقدرة المادية.

فهذه المنشآت، رغم بساطتها مقارنة بالبنيات الكبرى، أحدثت تحولا ملموسا في الحياة اليومية لآلاف الأطفال والشباب، إذ وفرت فضاءات آمنة، ومجانية في الغالب، للممارسة، وأسهمت في خلق دينامية اجتماعية محلية، وقلصت من مظاهر الفراغ والتهميش.

وتشكل ملاعب القرب أحد أهم التحولات الهادئة التي عرفتتها السياسة الرياضية خلال السنوات الأخيرة، ليس بحكم عددها فقط، ولكن بحكم طبيعة الدور الذي تؤديه داخل المجال الترابي.

فحين يتم إنجاز مئات ملاعب القرب داخل الأحياء الشعبية، والجماعات القروية، والمناطق التي كانت تعاني من غياب شبه تام للبنيات الرياضية، فإننا لا نكون أمام مشروع بنيوي صرف، بل أمام تدخل اجتماعي مباشر يمس الحياة اليومية لآلاف الأسر.

إن إنجاز **800 ملعب قرب** خلال فترة زمنية محدودة يعكس وعياً واضحاً بأن الحق في ممارسة الرياضة يبدأ من القرب، من المسافة القصيرة التي يستطيع الطفل أو الشاب قطعها دون كلفة مادية أو عوائق اجتماعية.

فملعب القرب ليس فضاء للنخبة، ولا يحتاج إلى اشتراك أو وساطة، بل هو مساحة مفتوحة، تمارس فيها الرياضة بعفوية، وتبنى فيها علاقات اجتماعية، وتستعاد فيها الثقة داخل الحي أو القرية.

وقد أبانت التجربة أن هذه الملاعب، حين تدمج في محيطها الاجتماعي، تتحول إلى فضاءات متعددة الوظائف: فهي أماكن للعب، ولكنها أيضاً فضاءات للتأطير الجماعي، وللتنشئة على قيم الانضباط والعمل الجماعي..

وللتقاطع بين المدرسة والجمعية والحي. ففي عدد كبير من الحالات، أصبحت ملاعب القرب امتدادا غير رسمي للرياضة المدرسية، يحتضن التلاميذ خارج الزمن المدرسي، ويمنحهم استمرارية في الممارسة، ويبعدهم عن الانقطاع المفاجئ بين المدرسة والفراغ.

وتتجلى الأهمية المجالية لملاعب القرب حين نلاحظ أنها وجهت بالأساس إلى المجالات التي كانت تعاني من ضعف العرض الرياضي، وهو ما يجعلها أداة فعالة لتقليص الفوارق الترابية.

ففي القرى والمراكز الصغرى، حيث لا توجد أندية منظمة ولا قاعات مغطاة، أصبح ملعب القرب هو الفضاء الرياضي الوحيد المتاح، وهو ما يفسر أثره المباشر على الأطفال والشباب، خاصة في ما يتعلق بمحاربة الفراغ.

ولهذا، فإن الرهان المطروح اليوم بخصوص ملاعب القرب، يتمثل في تثبيت نموذج ناجع لتدبيرها، يضمن استمرارية الاستفادة ويحافظ على جودة الفضاء.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الربط بين ملاعب القرب وباقي مكونات المنظومة الرياضية، وعلى رأسها المدرسة والجمعيات.

فالمقاربة المندمجة، التي تجعل من ملعب القرب حلقة وصل بين التلميذ، والجمعية، والحي، كفيلة بتحويل هذه البنيات من مجرد منشآت إسمنتية إلى أدوات فعلية للتربية والوقاية وبناء الرأس المال البشري المحلي.

السيدات والسادة المستشارون،

إن العدالة المجالية في الرياضة لا تكتمل بالبنية وحدها، بل تتعزز حين تصبح المدرسة نفسها فضاء مركزيا للممارسة.

وهنا تبرز الأهمية الاستراتيجية للتحويل الذي عرفته الرياضة المدرسية خلال الفترة الأخيرة. فبعد أن كان عدد المستفيدين من مختلف الأنشطة الرياضية المبرمجة سنة 2021 لا يتجاوز 240.803 تلميذة وتلميذا على المستويين الوطني والجهوي (20 نشاطا رياضيا)، عرف هذا الرقم ارتفاعا متسارعا، بفضل تنويع العرض الرياضي المدرسي.

وفي هذا الإطار، ارتفع عدد المستفيدين جهويا ووطنيا من 895.000 سنة 2023 (46 بطولة وطنية)، إلى حوالي 1.200.000 سنة 2024 (50 نشاطا رياضيا)، مع توزيع العرض سنة 2025 لـ 56 نشاطا رياضيا.

هذا التطور يعني عمليا أن ملايين الأطفال، في المدن كما في القرى، وجدوا في المدرسة فضاء للممارسة الرياضية المنتظمة، بعيدا عن منطق الانتقال الاجتماعي أو المجالي.

وهو ما يجعل الرياضة المدرسية اليوم رافعة حقيقية للإنصاف، لأنها تصل إلى حيث لا تصل الجمعية، وإلى حيث لا تتوفر البنية، وإلى حيث تكون الحاجة أكبر.

السيدات والسادة المستشارون،

إن حجم الأوراش التي تم إنجازها في قطاع الرياضة يضعنا اليوم أمام مسؤولية مضاعفة، تتمثل في الانتقال من منطق الإنجاز إلى منطق التثبيت، ومن منطق التوسع إلى منطق الاستدامة.

فالتحدي لم يعد في عدد الملاعب أو البرامج، بل في القدرة على ضمان استمرارها، وجودة استغلالها، وتحويلها إلى أثر اجتماعي واقتصادي دائم.

ويطرح في هذا السياق، وبشكل هادئ ومسؤول، سؤال الحكامة. فتنوع المتدخلين في القطاع، واتساع القاعدة التنظيمية من جامعات وعصب وجمعيات، يفرض تنسيقاً أقوى، ورؤية أوضح لتدبير الأدوار والمسؤوليات.

فكل توسع كمي غير مؤطر بحكمة ناجعة قد يتحول إلى مصدر تفاوت في الجودة، وهو ما يستدعي تعزيز آليات التتبع والتقييم. كما يبرز تحدي صيانة المنشآت واستدامة استغلالها، خاصة تلك الموجهة لرياضة القرب. فملعب القرب أو القاعة أو المركز السوسيو- رياضي لا يؤدي دوره بمجرد إنجازه، بل بمدى انتظام استغلاله، وبجودة صيانتة.

وهو ما يجعل من نماذج التدبير المحلي، القائمة على إشراك الجماعات الترابية والجمعيات، عنصراً حاسماً في الحفاظ على الأثر الاجتماعي لهذه الاستثمارات.

ومن جهة أخرى، فإن توسيع قاعدة الممارسة، خاصة عبر المدرسة، يفرض استثمارا متواصلا في الموارد البشرية.

فالرياضة المدرسية التي يستفيد منها اليوم ملايين التلاميذ تحتاج إلى أطر مؤهلة، وإلى تكوين مستمر، وإلى تنسيق بين مختلف المتدخلين، حتى لا تتحول الكمية إلى عبء على الجودة.

لأن الرهان ليس فقط أن يمارس التلميذ الرياضة، بل أن يمارسها في إطار تربوي وصحي سليم.

ويفتح هذا المسار، في الوقت نفسه، أفق الاقتصاد الرياضي، باعتباره رافعة مستقبلية للتنمية.

فالبنيات المؤهلة، والتظاهرات الكبرى، والطلب المتزايد على الممارسة، تخلق فرصا حقيقية في مجالات التأطير، والتدبير، والصيانة، والخدمات المرتبطة، والتحدي هنا هو تحويل هذا الزخم إلى قيمة مضافة لفائدة الجهات.

وفي النهاية، فإن الرهان الأساسي يبقى هو الحفاظ على هذا النفس الهادئ والمتوازن في تنزيل السياسة الرياضية، بما يضمن الإنصاف المجالي، والاستدامة، وجودة الأثر...

لأن الرياضة، كما أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ليست غاية في حد ذاتها، بل رافعة للتنمية البشرية، وأداة للاندماج والتلاحم الاجتماعي، ومحاربة الإقصاء والتهميش، وهو ما يجعل من تثبيت هذا المسار مسؤولية جماعية تتجاوز الظرفية والنتائج الآنية.

والسلام عليكم